مـقـدمـــة :

تتمتع البنوك بإمكانيات هائلة سواء من الناحية المادية أو الفنّية ، فمن الناحية المادية نجد أن البنوك لا تتحددّ قدراتها في مجال تقديم الإئتمان بقدر ما تملك من أموال، إذ تتسع قدراتها إتساعا كبيرا اعتمادا على الودائع التي تتلقاها من الجمهور من ناحية، ومن ناحية أخرى ما تتوافر عليه من خبرة فنية خاصة بكمّ احتراف مهنة تجارة النقود من قبل هذه البنوك .

ولقد تظافرت القدرة المالية والفنية لتهيئ للبنوك مكانة معتبرة بحيث أصبحت تتحكم في مصير المشروعات الإقتصادية ، فهي تملك توجيه وإنقاذ الإستثمارات حيث تبسط يدها، مما يشكل خطورة خاصة بالنسبة لتنفيذ السياسة الإقتصادية التي تتبنها الدولة، إذ يمكن أن تعيق البنوك أو تعرقل تنفيذ هذه السياسات، إذا وجّهت قدراتها المالية إلى غايات تتعارض والأهداف المتوخى تحقيقها، لاسيما أن الدول تعتمد اعتمادا كبيرا لضمان تنفيذ برامجها الإقتصادية على دور الجهاز البنكي وتحاول توظيف قدارته على نحو يتسق وأهدافها .

وللقطاع البنكي الجزائري دور فعال يتمثل في تأمين التمويل اللاّزم للقطاعات الإقتصادية المختلفة خاصة مع إتجاه الدولة في السنوات الأخيرة نحو تصحيح مسار الإقتصاد الوطني والأخذ بنظام الإقتصاد الحرّ.

لكن ورغم أهمية الدور الذي يلعبه القطاع البنكي في تمويل مختلف قطاعات الإنتاج الجزائري، فقد ترافقت مع فراغ قانوني فيما يخص تنظيم العمليات المصرفية التي تتم ضمن نشاط البنوك بوجه عام .

إن أي خطوة نحو تأمين فعالية النشاط البنكي يجب أن تبدأ من الأساس، أي محاولة تنظيم علاقة أطراف هذا النشاط، ومتى تم تنظيم هذه العلاقة وتحديدها تحديدا دقيقا لإمكانية مواجهة التحديات والمخاطر التي ترتبط بعمليات النشاط البنكي .

على هذا الأساس تبرز أهمية دراسة المسؤولية المدنية للبنك والتي تشكل إستجابة لعدة إعتبارات .

فمن جهة إذا كان القانون بشكل عام ينشأ من الحاجات الإجتماعية والإقتصادية التي تبرّر وجوده، فإن من جهة أخرى فإن أهمية النشاط البنكي قد أدى إلى ضرورة تطوير المسؤولية المدنية للبنوك عن هذا النشاط، فالمسؤولية المدنية ترتبط تصاعديا بأهمية الدور الذي يلعبه المسؤول، مما يؤدي بالتالي إلى وجوب معرفة مدى ملائمة الأحكام العامة للمسؤولية المدنية لرعاية أحكام المسؤولية المدنية للبنك .

وبما أن المسؤولية المدنية بشكل عام تثار بوصفها نتيجة تصرف خاطئ، لا يمكن تعريفها أو تحديدها ما لم تتوافر مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقة القانونية من البداية .

من هذا المنطلق فإن هذا البحث سينصب على معالجة مسؤولية البنك المدنية التي قد تنشأ عن نشاطه .

إن مسألة بحث هذه المسؤولية مازالت من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في مجال الدراسات والأبحاث المتعلقة بعمليات البنوك مما يجعل له أهمية ذاتية وموضوعية .

والإشكال الذي نحاول معالجته من خلال هذا البحث هو : **ما هي طبيعة المسؤولية المدنية للبنك ؟ وما هي الأركان التي تقوم عليها هذه المسؤولية ؟**

ولدراسة هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي والمنهج المقارن في بعض أجزاء هذا البحث ليس بصدد المقارنة ولكن كأداة من أدوات المساعدة في البحث .

وفيما يخص التقسيم المعتمد لمعالجة هذا الموضوع فقد ارتأينا إلى تقسيمه إلى فصلين، الفصل الأول تحت عنوان البنك وطبيعة مسؤوليته المدنية متضمن مبحثين، مبحث أول بعنوان مفهوم البنك والرقابة عليه ، في مطلب أول سنتناول مفهوم البنك وفي مطلب ثان نتطرق إلى

الرقابة على البنوك، ومبحث ثان بعنوان طبيعة المسؤولية المدنية للبنك به مطلبين في مطلب أول نعرض إلى المسؤولية العقدية للبنك وفي مطلب ثان إلى المسؤولية التقصيرية للبنك، أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان أركان المسؤولية المدنية للبنك متضمن أيضا مبحثين،الأول بعنوان ركن الخطأ في المسؤولية المدنية للبنك حيث تكلمنا في المطلب الأول عن الخطأ في المسؤولية المدنية ،أما في المطلب الثاني فتناولنا فيه ركن الخطأ في المسؤولية المدنية للبنك ،أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله لركني الضرر والعلاقة السببية في المسؤولية المدنية للبنك ، وتوجنا دراستنا بخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات .